أكد أنها ضمن الأولويات التي ستؤخذ دائما بعين الاعتبار

العدساني يطالب مجلس الوزراء بالتنسيق مع «الميزانيات» حول الرواتب والتعيينات

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني مجلس الوزراء برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك وجميع الوزراء بالتنسيق مع مجلس الأمة وخصوصا لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن القرارات المتعلقة بالتكاليف المالية ومنها الرواتب وبيئة العمل ومعيشة المواطنين وعدم المساس بها.

وقال العدساني في تصريح صحافي «إن التفرد بالقرارات مرفوض جملة وتفصيلا والمساءلات السياسية ستهل كالأمطار والسيل الجارف».

وأكد استمراره في فتح ملفات التعيينات وما يشوبها من المحسوبيات والترضيات والواسطة التي تئد الكفاءات وتساهم في نشر الإحباط، موضحا أن هذا الأمر يتطلب من جميع الوزراء والجهات التابعة لهم الحرص على اختيار المستحقين والنظر في قضايا التعيينات والترقيات والشكاوى والتظلمات.

ورأى أن المسؤولية الأكبر تقع على سمو رئيس مجلس الوزراء الذي يرسم السياسة العامة للدولة ويشرف عليها بأن يتم الحرص على اختيار الكفاءات بعيدا كل البعد عن الواسطة، مبينا أن ذلك يتطلب الرقابة وتسليط الضوء على كل ما يخص بيئة العمل والحرص على تحسينها وتطويرها.

وتعليقا على القرارات الأخيرة الصادرة من مجلس الوزراء ومنها دعم العمالة، شدد العدساني على أن الأصل تعزيز القطاع الخاص لتنويع المجالات الوظيفية للعاملين الكويتيين، وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة من خلال استقطاب العاملين من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وقال: «لابد من تحسين بيئة العمل والالتزام بقرارات ديوان الخدمة المدنية دون كسر القواعد العامة أو اللجوء إلى الاستثناءات التي تساهم في الاختلالات الوظيفية، مبينا أن الالتزام بالقوانين والقرارات والنظم واللوائح تساهم بالانضباطية».

وأكد على ضرورة دعم الكوادر الوطنية وأن تكون الأفضلية للكفاءات وأن يتم التشديد على هذا الأمر في القطاع الحكومي.

وأوضح أن على الحكومة واجبات عديدة ومنها دعم القطاع الخاص لكي يكون عامل جذب لا طرد، رافضا أن يكون الترشيد على حساب المواطنين أو تثبيط الكفاءات وعرقلة سير العمل عبر قرارات متسرعة أو غير مدروسة. وأضاف: «حتى لو قام مجلس الوزراء باستيضاح الأمور فإن عليه التنسيق مع مجلس الأمة وتحديدا لجنة الميزانيات، فهي اللجنة المختصة بالنظر والبحث في الميزانيات العامة والملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية والمركز المالي للدولة لكل الوزارات والمؤسسات والهيئات والإدارات والشركات التابعة للحكومة».

وبين العدساني أن القضايا المتعلقة بالتعيينات والأجور ضمن الأولويات التي ستؤخذ دائما بعين الاعتبار، وذلك لتشجيع الكفاءات الوطنية، مؤكدا أنه سيستخدم كل الأدوات الدستورية كالأسئلة البرلمانية ولجان التحقيق وتكليف الأجهزة الرقابية والاستجوابات.

وقال «إن الرقابة لم تكن يوما للتعطيل وعرقلة الأمور كما يشاع وإنما هي الأصل لتعديل الاعوجاج».

لم يتأخر عن الدور الإنساني ومبادرات وحدة الصف العربي والإسلامي

فهاد: سيسطر التاريخ إنجازات سمو الأمير على المستويين الداخلي والخارجي

عبدالله فهاد

هنأ النائب عبدالله فهاد صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والشعب الكويتي بمناسبة الذكرى الرابعة لتكريم سموه من قبل الأمم المتحدة بعد تسميته قائدا للعمل الإنساني ودولة الكويت مركزا للعمل الإنساني، مؤكدا أن هذا التكريم واللقب مستحق في ظل الايادي الممتدة لسموه وللكويت في مساعدة الكثير من شعوب العالم.

وأضاف فهاد في تصريح صحافي، لم يأت هذا التكريم وهذه الألقاب مصادفة بل إنها تجسد الواقع الذي تعيشه الكويت حيث جُبل الشعب الكويتي الكريم منذ نشأته وحتى اليوم على مد يد العون والمساعدة للجميع.

وقال إن سمو الأمير لم يتأخر يوما عن القيام بدوره الإنساني في تقديم الدعم للدول الصديقة والشقيقة المنكوبة والفقيرة والذي تمثل في إقامة مؤتمرات مانحين وحملات دعم رسمية وشعبية إضافة إلى المساعدات والقروض، والتي وجهت للدول المحتاجة في جميع أنحاء العالم.

وتابع «لم يكتف سموه بهذا الدور الإنساني والإغاثي بل إنه بادر شخصيا وفي مواقف كثيرة إلى تحقيق وحدة الصف العربي والإسلامي ولم الشمل بين الإخوة والأصدقاء ونبذ الخلافات وسعى جاهدا لما فيه مصلحة شعبه والأمتين العربية والإسلامية وكان آخرها المواضيع التي بحثها سموه في زيارته للولايات المتحدة وخلال لقائه الرئيس الأميركي.

وأردف قائلا: «سيسطر التاريخ وبأحرف من ذهب ما قام به صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد من أعمال وانجازات على المستوى الداخلي في بلده وعلى المستوى الخارجي من أعمال ديبلوماسية إضافة إلى الجانب الإنساني خلال سنوات قليلة، تكللت ولله الحمد بتبوؤ الكويت وقائدها هذه المكانة المرموقة في الجانب الإنساني على المستوى الدولي وبحكمته المعهودة على المستوى المحلي والاستقرار المنشود».

العتيبي يقترح تعديل «دعم العمالة»: 500 دينار للطب والهندسة والصيدلة و420 للقانون والمحاسبة والاقتصاد

خالد العتيبي

تقدم النائب خالد العتيبي باقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة لقانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في الجهات غير الحكومية يهدف من خلال التعديل الى عدم المساس بالمنح الشهرية التي تمنحها الدولة كمكافأة شهرية للكويتيين الذين يعملون في جهات غير حكومية.

وأضاف العتيبي ان قانون دعم العمالة ترك تحديد قيمة الدعم المقدم للعاملين بالقطاع الخاص لمجلس الوزراء الأمر الذي جعل هناك حالة من عدم استقرار صرف هذا الدعم بحسب توجه كل حكومة والظروف التي قد تختلف من وقت لآخر، ولكن وبهذا التعديل ستلتزم الحكومة بمكافأة محددة لا تتغير إلا بقانون آخر صادر من مجلس الأمة.

ولفت العتيبي الى ان المقترح عالج انخفاض قيمة الدعم المادي لدعم العمالة مقارنة بمتطلبات المعيشة المرتفعة واحتياجات الأسر، وقام بزيادة المكافأة للفئات المختلفة بحيث ترتفع لـ 500 دينار لتخصص (طب، هندسة، صيدلة) بخلاف العلاوة الاجتماعية وعلاوة غلاء المعيشة وعلاوة الأولاد المقدمة.

وتابع: وكذلك الحال لقيمة الدعم المقدم لخريجي تخصصات (قانون، محاسبة، نظم معلومات إحصاء، اقتصاد، تمريض، تمويل/ تمويل منشآت مالية، إدارة مالية، تأمين تجارة خارجية، علوم مصرفية، تعاون، تدريس بزيادته لمبلغ 420 دينارا بخلاف العلاوات الأساسية الأخرى التي تصرف.

وزاد العتيبي قائلا ان الزيادات المالية لدعم العمالة طالت أيضا باقي الفئات وشملت باقي المؤهلات الجامعية وخريجي الثانوية العامة، وحملة الدبلوم بعد الثانوية العامة والمتوسط وحملة الدبلوم بعد المتوسط بجانب قيمة علاوات غلاء المعيشة والأولاد والعلاوة الاجتماعية التي تصرف مع الدعم.

دميثير يسأل الرومي عن مراسلات إلغاء بعض مناقصات الطرق

خلف دميثير

وجه النائب خلف دميثير سؤالا إلى وزير الأشغال العامة ووزير البلدية حسام الرومي قال في مقدمته إنه يتم التداول إعلاميا بخصوص إلغاء بعض مناقصات الطرق والتي تم طرحها وترسيتها. وطالب دميثير بتزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ هل قامت وزارة الأشغال العامة بمخاطبة الجهاز المركزي للمناقصات أو أي جهات حكومية أخرى بخصوص إلغاء مناقصات الطرق ـ يرجى تزويدنا بجميع المراسلات الخاصة بطلب الإلغاء.

2 ـ هل قامت وزارة الأشغال العامة بمخاطبة إدارة الفتوى والتشريع بخصوص إلغاء مناقصات الطرق ـ يرجى تزويدنا بجميع المراسلات الخاصة بطلب الإلغاء.

3 ـ يرجى تزويدنا بجدول يوضح المناقصات المذكورة وقيمة كل مناقصة مع تبيان التكلفة التقديرية.

4 ـ يرجى تزويدنا بالردود الخاصة بطلب الإلغاء والواردة لوزارة الأشغال العامة.

5 ـ يرجى تزويدنا بجميع الموافقات من الجهات الحكومية والتي تسبق كتاب الترسية النهائي والصادر عن الجهاز المركزي للمناقصات.

6 ـ هل قامت الوزارة بالطلب من المقاولين توقيع العقود وتسليم كفالات الإنجاز؟ يرجى تزويدي بالكتب الخاصة بذلك.

7 ـ في حال تم إلغاء المشاريع وتمت إعادة طرحها واتضح وجود زيادة كبيرة في أسعار العطاءات ألا يعتبر ذلك هدرا للمال العام؟

8 ـ هل تم الطلب من ديوان المحاسبة إعادة الدراسة؟ يرجى تزويدي بالمستندات.

9 ـ كيف ستتعامل وزارة الأشغال العامة مع الكتب الواردة إليها من ديوان المحاسبة وما الخطوات التي سيتم اتباعها؟

10 ـ هل المشاريع المزمع إلغاؤها من ضمن خطة التنمية؟

البابطين: ما أسباب تأخر تسليم خريجي الجامعات شهادات التخرج؟

عبدالوهاب البابطين

وجه النائب عبدالوهاب البابطين سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي قال في مقدمته:

ورد إلينا عدد من الشكاوى من خريجي الجامعات في الخارج فيما يخص تأخر تسلمهم لشهادات التخرج المعتمدة من وزارة التعليم العالي لعدة أشهر بسبب تأخر الملاحق الثقافية في الرد على الوزارة.

وسأل البابطين عن الأسباب الفعلية في تأخير تسليم خريجي الجامعات في الخارج لشهادات التخرج لمدة تصل إلى عدة أشهر، وخطة الوزارة المستقبلية للحد من هذا التأخير.

من جانب آخر، تقدم النائب البابطين باقتراح برغبة طالب فيه بإنشاء صالات مكيفة مخصصة لانتظار الطلبة في كل المدارس الحكومية.

وقال النائب عبدالوهاب البابطين في شرح اقتراحه إن ظروف البلاد الجوية صيفا وشتاء تؤثر سلبا على صحة أبنائنا الطلبة (ذكورا وإناثا) الأمر الذي يؤدي إلى تعبهم وإرهاقهم خلال فترة انتظارهم لأولياء أمورهم بعد نهاية اليوم المدرسي.

فهاد يطلب من بوشهري مخطط قياسات شوارع المطلاع الرئيسية

وجه النائب عبدالله فهاد سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري قال في مقدمته:

بعد شكوى من أهالي مدينة المطلاع أن الشوارع الرئيسية ليست في القياسات المطلوبة أسوة بشوارع مدن الكويت الرئيسية، وحيث إن الشوارع الرئيسية للمدن هي 8,8 و8,9 و8,4 أمتار ذات الاتجاه الواحد التي تحتوي على جزيرة، وبعد المقارنة تبين أن شوارع المطلاع ذات الجزيرة هي كالتالي 7,40 أمتار أي بفارق اكثر من نصف متر وهذه سابقة جديدة في مدينة مثل مدينة المطلاع التي تحتوي على 28288 وحدة سكنية حيث ستعاني من ازدحام شديد.

وطالب بإفادته بالآتي:

من هو المتسبب في حصر الشارع في هذا المقاس وما الجوانب الفنية التي استند اليها؟ تزويدنا بمخطط قياسات شوارع المطلاع الرئيسية والفرعية والداخلية والجسور والأنفاق وفقا لمخطط البلدية المعتمد 2013ـ2014.